

بيان معالي الدكتور
علي التريكي

رئيس دورة الجمعية العامة للأمم
المتحدة
الرابعة والستين
في

اختتام المناقشة
العام

مقر الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

أصحاب السعادة

المندوبون الموقرون

السيدات والساسة

تختتم الجمعية العامة الآن المناقشة العامة. وباسم

الجمعية، أود أن أشكر جميع المتكلمين الموقرين على

مداخلاقهم. وقد أصغيت باهتمام إلى آرائكم واقتراحاتكم

ولمست في عمق رؤيتكم واتساعها واتقاد حماسكم دفاعا

عن قناعاتكم التجسيد الصادق لأهمية هذه الهيئة العالمية.

اقترحت كموضوع رئيسي لهذه المناقشة أن نتفكر في

"سبل التصدي على نحو فعال للأزمات العالمية - بما يعزز"

التعددية والحوار بين الحضارات تحقيقا للسلام والأمن

الدوليين والتنمية"، ويسرني أن هذا الموضوع كان حافزا
لنقاش سياسي هام. فعلى امتداد مناقشتنا استمعنا إلى دعوة
واضحة للحوار وشهدنا استعدادا للعمل جنبا إلى جنب.
ومن نافلة القول أن التحديات الجسام التي نواجهها اليوم
منتشرة في العالم بأسره ولا يسع بلد واحد أو مجموعة
صغريرة أو منطقة واحدة معاجلتها. فترابطنا المتزايد يستدعي
بذل جهود موحدة ومتضافرة من أجل التصدي لهذه
التحديات إنطلاقا من فهم مشترك وتعاون دولي وطيد
ومسؤوليات مشتركة. وإنني لأرجب بعهد جديد من
الارتباط القائم على المصالح المتبادلة والاحترام المتبادل
وبنظام عالمي جديد أكثر عدلاً وديمقراطية تشارك فيه الدول

الأعضاء ذات السيادة على قدم المساواة. إن رؤية الأمم

تحدد في مواجهة التحديات المشتركة هي بمثابة قلب الأمم

المتحدة النابض. وما يثلج صدرني أنه داخل هذه القاعة

وخارجها، في مختلف المجتمعات والمناسبات الجانبية،

شهدنا التزاما متجددا بالعمل على ضمان فعالية التعددية

وشعوها للجميع.

وسوف أعمل مع جميع الدول الأعضاء على النهوض

بهذا الهدف. وفي هذا السياق، يتquin علينا أن نكفل مشاركة

الجميع في هذه العملية وامتلاك ناصيتها وأن نراعي، بوجه

خاص، مصالح العالم النامي الذي يضم معظم الدول الصغيرة

والمتوسطة. ولقد ترددت، أيضا، نداءات قوية تدعى إلى

زيادة التماسك والتفاهم فيما بين المجموعات الإقليمية والسياسية وتعزيز الحوار فيما بين الأديان والثقافات والحضارات. وفي اعتقادي، أنه يتوجب علينا أن نسلك هذا المسار بحيث يتسعى لنا طرق جميع الفرص التي تناهى لنا للتصدي للتحديات العالمية بصورة جماعية وفعالة.

إن الجمعية العامة هي المدخل الوحيد الذي بمقدوره أن يكفل تآزر جهودنا في هذا الصدد وأن يصيغ استراتيجيات جماعية تحقق الصالح العام.

يتبدىء، على نطاق واسع، قلق مشترك إزاء أثر تغير المناخ على كوكبنا وعلى الأجيال الحاضرة والقادمة. ولقد استمعنا إلى إفادات قوية من الدول الجزرية الصغيرة التي

بات بقاؤها، في حد ذاته، مهدداً، ولكن ما من بلد سيسلم
من أثر تغير المناخ. فتغير المناخ خطر عالمي متعاظم ستكون
له تداعياته على الاقتصاد والصحة والسلامة والإنتاج
الغذائي والسلام والأمن على الصعيد العالمي وعلى تحقيق
الأهداف الإنمائية للألفية. إن أفق الأمم التي لا دخل لها في
الغالب والأعم بهذه الظاهرة هي أقل الأمم منعة في مواجهة
تغير المناخ.

ولقد أبدت الدول الأعضاء استعداداً للاتفاق على
خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والعمل على أن
يكمل مؤتمر الأمم المتحدة القادم بشأن تغير المناخ المقرر

عقده في كوبنهاجن، بالنجاح. ولا بد الآن أن نحافظ على
هذا الزخم.

استمعت إلى دعوات إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات
الجماعية لمنع نشوب الصراعات وتسوية المنازعات التي تهدد
السلام والأمن الدوليين. ولقد اتخذنا في بعض المجالات
خطوات صغيرة، وإن كانت ملموسة، صوب إيجاد حلول
سياسية مستدامة مثلما هو الحال في أفغانستان وقبرص
وهaiti والعراق وليبيريا وتيمور - ليشتى، ولكن لا يزال
هناك الكثير مما ينبغي عمله لا سيما في أفريقيا، بما في ذلك،
السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولاحظت أيضاً

قلقكم إزاء الصراعات التي لم تحل بعد وينبغي إيلاؤها
عنايتنا بصورة عاجلة.

ما يثير قلق المجتمع الدولي بشدة، الحالة في الشرق
الأوسط وبخاصة قضية فلسطين التي طال أمدها والتي
تشكل لب الصراع العربي - الإسرائيلي. فالوضع لا يطاق،
لا سيما، الأزمة الإنسانية في غزة. وإنني لأرى في جهود
رئيس الولايات المتحدة الرامية إلى إيجاد حل عادل دائم
وشامل للصراع في الشرق الأوسط، بادرة مشجعة. الأمر
الذي يستتبع الدعم الكامل من المجتمع الدولي واضطلاع
الأمم المتحدة بدور أكثر فعالية.

إن الأمم المتحدة تتمتع بشرعية فريدة تؤهلها لأداء دور فعال في تحقيق السلام والأمن الدوليين. ولقد حظي دور الأمم المتحدة في حفظ السلام وبناء السلام ومنع نشوب الصراعات والوساطة وحماية المدنيين بتأييد ودعم واسعي النطاق.

ويظل نزع السلاح أولوية واضحة لدى الدول الأعضاء. فهي تتشاطر أيضاً، على نطاق واسع، القلق إزاء انتشار أسلحة الدمار الشامل نظراً لما تشكله من تهديداً للسلام والأمن الدوليين. وقد سمعنا نداءات متقدمة حماساً تدعو إلى قيام عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ومن بواعث التشجيع استعداد الدول الأعضاء للعمل بشكل بناء في

إطار المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معايدة عدم انتشار

الأسلحة النووية. وعليه، يتعين أن نعمل جنبا إلى جنب في

سبيل كفالة الأمن للجميع على قدم المساواة.

وقد أجمعت الدول الأعضاء على أن السلام والأمن

يرتبطان ارتباطا عضويا بالتنمية المستدامة. وثمة اتفاقٌ واسع

النطاق على ضرورة التصدي بشكل جماعي للأزمة المالية

العالمية غير المسبوقة. ولقد كانت وطأة الأزمة المالية

والاقتصادية شديدة بوجه خاص على شعوب البلدان

النامية، حيث أدت إلى تفاقم البطالة والفقر والجوع وانعدام

الأمن. وقد أحطت علمًا باقتراحاتكم بشأن تعزيز نظامنا

الاقتصادي الدولي، بما يشمل مؤسسات بريتون وودز، بغية

إضفاء مزيد من الشمولية والشفافية والديمقراطية على عملية صنع القرار لديها.

وسنواصل متابعة عمل المؤتمر الرفيع المستوى المعنى بالأزمة الاقتصادية والمالية وأثرها على التنمية. ويجب علينا

الآلاً نسمح بأن تكون الأهداف الإنمائية للألفية هي الضحية

الرئيسية للأزمة المالية. وصدق من أشار إلى أنه بالوقتية

الحالية، سيتطلب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ما يربو

على مائة سنة. لذلك، تدعوا الحاجة إلى اتخاذ تدابير جذرية.

وفي السنة القادمة، ستتيح لنا الذكرى السنوية العاشرة

لصدور إعلان الألفية فرصةً سانحةً لإعادة تشيط الشراكة

العالمية لجعل الأهداف الإنمائية للألفية حقيقةً ملموسةً على

أرض الواقع. وأنا أتطلع لما ستمدُّوني به من تعاونٍ ودعمٍ في

سبيل إنجاح اجتماع أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ الرفيع المستوى.

وبعد مضي زهاء خمس سنوات على انعقاد مؤتمر القمة

العالمي لعام ٢٠٠٥، ما زال سعينا المشترك في سبيل إصلاح

الأمم المتحدة متواصلاً على قَدْمٍ وساقٍ. وقد سمعت نداءاتكم

الملحّة الداعية إلى إجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن، بغرض

جعله أكثر تقييلاً للدول الأعضاء، وأكثر ديمقراطيةً وانفتاحاً،

ومن ثم أكثر شرعيةً. وشدّد العديدون منكم، أيضاً، على

ضرورة الشروع في استعراض لجنة بناء السلام ومجلس

حقوق الإنسان، ومواصلة عملية تنسيط الجمعية العامة.

وسنواصل معاً مسعاناً لبلغ تلك الأهداف كافةً.

ومن خلال تعدد الأطراف والمحوار، سنكون قادرين على العمل بشكل جماعي لتحقيق كل تلك الأهداف. وسيتعين علينا أن نعمل بروحٍ من الفعالية، والقياسة، والانضباط، والاستعداد لتقديم تنازلات تحقيقاً للمصلحة العامة. وأود أن أطمئنكم إلى أنني أعتزم إنجاز هذا العمل بكل شفافية ونزاهة واحترام لدور الجمعية العامة المركزي والخامس داخل الأمم المتحدة.

وإني لأططلع إلى العمل معكم كافةً، بهذه الروح نفسها، لكي نجاهد التحديات المشتركة الماثلة أمامنا.